نشرة المنظمة العربية لحقوق الإنسان

العـــــددان ٢٥٠ و٢٥١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩

في هذا العدد

تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية: تقرير التنمية الإنسانية للعام ٢٠٠٩

ص٣

تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي جرائم العدوان على غزة

ص٤

اليمن

الحرب السادسة في صعده والكارثة الإنسانية

ص٦

فلسطين

الأسرى الفلسطينيون وتجارة الأعضاء البشرية

ص٩

تونس

استعدادات إقصائية للانتخابات الرئاسية

ص١٠

من نافذة حقوق الإنسان

عندما يتعدى المغزى قيمة الحدث

ص١٦

الشكاوى ص١٢

أخبار المنظمات ص١٤

خريطة حقوق الإنسان في مصر
في سياق المراجعة الدورية الشاملة (UPR)

في الثلاثين من أغسطس/آب ٢٠٠٩، قدمت عشرات من منظمات حقوق الإنسان في مصر تقاريرها إلى مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان عن تحليلها لأوضاع حقوق الإنسان في مصر، وسبل النهوض بها، في سياق المراجعة الدورية الشاملة المقررة لمناقشة هذه الأوضاع في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في دورته القادمة في فبراير/شباط ٢٠٠٩.

شملت التقارير المقدمة تقريراً للمجلس القومي لحقوق الإنسان كمؤسسة وطنية، وتقريران لتحالفين نسق أحدهما المكتب العربي للقانون وشاركت فيه(٣٨) منظمة بينها مجموعة المنظمات العاملة في مجال حقوق المرأة والطفل، وتشكل الثاني بعنوان تحالف منظمات المجتمع المدني لآلية الاستعراض الدوري الشامل وشارك فيه (٤٩) منظمة، كما بادرت منظمات بتقديم تقارير منفردة مثل المنظمة المصرية لحقوق الإنسان.

رسمت هذه التقارير خريطة معبرة عن هموم حقوق الإنسان في مصر، وبلورت مطالبها بتحديد أملاه الإيجاز، وبدقة فرضتها شروط هذه الآلية، وجاءت من منظورات مختلفة أتاحها تنوع هذه المنظمات.

في مجال **الحقوق المدنية والسياسية** أجمعت التقارير على انتقاد استمرار العمل بقانون الطوارئ، والمطالبة بإنهاء حالة الطوارئ، كما أجمعت على انتقاد المحاكمات ذات الطابع الاستثنائي: محاكم أمن الدولة طوارئ وإحالة المدنين إلى القضاء العسكري، والتأكيد على وضع حد لها، وحق كل فرد في المحاكمة أمام قاضيه الطبيعي، كما انتقدت التقارير زيادة الجرائم المعاقب عليها بالإعدام في القوانين العقابية، وأجمعت على استنكارها لاستمرار ظاهرتي التعذيب والإفلات من العقوبة، ودعت جميعها لتعديل القانون لسد الثغرات التي يلوذ بها مقترفو هذه الجرائم من العقاب، كما أجمعت على انتقاد الاحتجاز التعسفي والاعتقال السياسي والجنائي والاختفاء القسري.

وانفرد تقرير تحالف منظمات المجتمع المدني بدعوة الحكومة المصرية بالسماح بالتفتيش الدوري من قبل منظمات المجتمع المدني على السجون المصرية.

لكن تباين موقف المنظمات المصرية من قانون مكافحة الإرهاب، فانتقد تقرير المجلس القومي لحقوق الإنسان تحصين التعديل الدستوري الأخير من الطعن عليه بعدم الشرعية الدستورية، وإتاحته لرئيس الجمهورية إحالة أي جريمة من جرائم الإرهاب إلى أي جهة قضائية منصوص عليها في الدستور أو القانون بما في ذلك المحاكم العسكرية، واكتفى تقرير تحالف منظمات المجتمع المدني بالمطالبة بعرض قانون مكافحة الإرهاب على منظمات المجتمع المدني قبل إصداره. فيما رأت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان أنه لا حاجة لمثل

نشرة إخبارية/ تصدرها المنظمة العربية لحقوق الإنسان بدعم من وقفية جاسم القطامي للديمقراطية وحقوق الإنسان التي يشرف عليها مركز دراسات الوحدة العربية

هذا القانون، لكن إذا أرادت الحكومة إصداره فينبغي أن يوازن بين حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب والمحاكمة العادلة.

وفي مجال **الحريات العامة**، أجمعت التقارير على انتقاد انتهاكات حرية الرأي والتعبير وفي مقدمتها الحق في التجمع السلمي، وتكوين الجمعيات والنقابات والأحزاب، ومباشرة الحقوق السياسية، وممارستها، والمطالبة بتعديل القوانين المنظمة لهذه الحريات. ورصدت المنظمة المصرية تصاعداً في انتهاك حرية الرأي والتعبير فأشارت إلى أنها زادت على سبيل المثال من ٤٣ انتهاكاً في العام ٢٠٠٧ إلى ١٥٦ انتهاكاً عام ٢٠٠٨ ووصلت إلى ١٣٢ انتهاكاً في الربع الأول من العام ٢٠٠٩ وحده.

وفي مجال **الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية**، ركزت الانتقادات على غياب الشفافية وتكافؤ الفرص والتمييز، والتقييد التعسفي للحق في الإضراب، ومعوقات حرية الاعتقاد، ومشكلات التعليم والصحة والعمل وانتهاك الحق في السكن وتفاقم مشكلة العشوائيات. وتطرق تقرير المجلس القومي لحقوق الإنسان والمنظمة المصرية للإشكاليات التي يتعرض لها العاملون المصريون في الخارج، كما تطرق تقرير المنظمة المصرية لحقوق اللاجئين في مصر.

وانفرد تقرير المجلس القومي لحقوق الإنسان بالدعوة إلى إصدار قانون للمساواة وتكافؤ الفرص وتأسيس مكتب مفوض عام لمراقبة حسن تطبيقه، كما انفرد بدعوة الحكومة المصرية لوضع خطة لإزالة الألغام من الساحل الشمالي لتعزيز التنمية.

وفي مجال **الحقوق الفئوية**، أجمعت التقارير على التأكيد على حقوق الأطفال عامة، وذوي الإعاقات خاصة، واستمرار التمييز ضد النساء، لكن كما هو متوقع، فقد ركز تقرير مجموعة المنظمات العاملة في مجال حقوق المرأة والطفل على مطالب اجتماعية تفصيلية، وأورد انتقادات للقانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٠ بشأن تيسير إجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية، وكذا القانون رقم (٥٨) لسنة ١٩٣٧ فيما يتعلق بالتمييز بين الرجل والمرأة في عقوبة الزنا، كما تعرض لتشريعات الأحوال الشخصية للمسيحيين، وعدم تحديث القوانين الحاكمة لذلك منذ العام ١٩٣٧. وأظهر التقرير تخوفاً من صدور لائحة تنفيذية تضعف من نصوص قانون الطفل (رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨) الذي شارك المجتمع المدني في صياغته، في ظل رفض جهات حكومية إشراك المجتمع المدني تجاه تفعيل وتطبيق القانون الجديد، واتباع الحكومة سياسيات موارية لا تفصح عن حجم الانتهاكات لحقوق الأطفال. كما تعرض التقرير أيضاً لمشكلة عمالة الأطفال وتأثيرها على حرمان الطفل من حقوقه الأساسية، وتعرض التقرير لحق الطفل في التعليم ومقتضياته وأوضاع الأشخاص ذوي الإعاقات.

وقدم التقرير عشر توصيات، أبرزها تجريم العنف ضد الأطفال ومنع العقاب البدني، وإعادة النظر في الأحكام الموضوعة للطلاق، ووضع ضوابط لتعدد الزوجات مثل اشتراط إذن القاضي أو ترتيب حق تلقائي بطلاق المرأة المتضررة مع احتفاظها بحقوقها المالية، وإصدار تشريع لمعاقبة المتحرشين جنسياً من الرجال والنساء، وتطبيق عقوبة على المؤسسات التي لا تلتزم بتعيين النسبة التي يقررها القانون لذوي الإعاقات.

وفي مجال التزامات مصر القانونية الدولية أجمعت التقارير بدرجات متباينة من التفصيل على إزالة تحفظات الحكومة المصرية على الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها. ودعا المجلس القومي لحقوق الإنسان، وتحالف منظمات المجتمع المدني لانضمام مصر للميثاق العربي لحقوق الإنسان. وانفرد تقرير المجلس القومي بحث الحكومة المصرية على سرعة التصديق على اتفاقية حماية الأفراد من الاختفاء القسري، ودعوتها للانضمام إلى بعض المواثيق الإقليمية الأفريقية والتعاون مع الآليات الدولية للوفاء بولايتها، وإنشاء آلية حكومية تتعاون مع المجلس القومي لحقوق الإنسان لمتابعة تنفيذ التوصيات التي ستصدر عن المراجعة الدورية الشاملة وغيرها من الآليات التعاهدية التي صادقت مصر على الاتفاقيات المنشئة لها.

*** يمكن الاطلاع على تقرير المجلس القومي لحقوق الإنسان على موقع:**

www.nchr.org.eg

*** على تقرير تحالف منظمات المجتمع المدني لآلية الاستعراض الدوري الشامل على موقع:**

www.maat-law.org

*** وعلى تقرير تحالف المنظمات العاملة في مجال حقوق المرأة والطفل على موقع:**

www.arablaws.org

*** وعلى تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان على موقع:**

www.eohr.org

تقرير التنمية الإنسانية للعام ٢٠٠٩
تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية

يعد هذا التقرير الخامس من سلسلة تقارير التنمية الإنسانية العربية التي يرعاها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويضعها، من وجهة نظر مستقلة، عدد من المثقفين والباحثين في البلدان العربية.

ويتناول التقرير موضوع أمن الإنسان في البلدان العربية انطلاقاً من الإطار الذي وضعه "تقرير التنمية البشرية" للعام ١٩٩٤ حول أمن الإنسان. وينطلق من أن جوانب القصور التي حددت معالمها التحليلات الواردة في تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول ربما تكون بعد مرور سبع سنوات على إصداره قد ازدادت عمقاً. ومن هنا ينشأ السؤال: لماذا كانت العقبات التي تعترض سبيل التنمية في المنطقة عصية على الحل؟

يرى التقرير أن الإجابة تكمن في هشاشة البنى السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية في المنطقة، وفي افتقارها إلى سياسات تنموية تتمحور حول الناس، وفي ضعفها حيال التدخل الخارجي. وتضافرت هذه العناصر لتقويض أمن الإنسان، وهو الأساس المادي والمعنوي لحماية وضمان الحياة، ومصادر الرزق، وضمان مستوى من العيش الكريم للأغلبية. ذلك أن أمن الإنسان من مستلزمات التنمية الإنسانية، وقد أدى غيابه على نطاق واسع في البلدان العربية إلى إعاقة مسيرة التقدم فيها.

من المؤكد أن النظام العالمي الذي أعقب انتهاء الحرب الباردة كان حافلاً بالاضطراب، وقد تضاعفت خلاله التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهه سلامة الدول. فقد حلت مكان الأفكار التقليدية حول الأمن جملة من العوامل الخارجية، من بينها التلوث البيئي، والإرهاب الدولي، والتنقلات السكانية الواسعة، ونظام مالي عالمي متداع، فضلاً عن تهديدات أخرى عابرة للحدود مثل تفشي الأوبئة، وتجارة المخدرات، والاتجار بالبشر. أما التهديدات الداخلية فتمثلت في ضعف قدرة العديد من الدول على ضمان الحقوق والحريات لمواطنيها من جراء شيوع الفقر والبطالة والحروب الأهلية والصراعات الطائفية والإثنية وقمع الدولة. وقد ظل الحفاظ على سلامة أراضي الدولة هو الذي يحظى بأولوية عالية في سياسات الأمن الوطني، غير أن الاهتمام الجديد بحماية أرواح المواطنين القاطنين فيها غلب على ذلك الانشغال. ومن شأن مفهوم أمن الإنسان، المكمل للأمن القومي، أن يسلط الضوء على هذا التغيير في المنظور.

في المنطقة العربية، يؤدي انعدام أمن الإنسان – المنتشر وبوطأة شديدة أحياناً والذي يولد في أغلب الأحيان آثاراً تمس جمهرة غفيرة من الناس – إلى تقويض التنمية الإنسانية. وتتمثل آثاره في الاحتلال العسكري والنزاعات المسلحة في الأرض الفلسطينية المحتلة والسودان والصومال والعراق، ولا تخلو منه حتى البلدان التي تتمتع باستقرار نسبي، حيث تقوم الدولة المتسلطة، مستندة إلى الدساتير المنقوصة والقوانين المجحفة، بحرمان المواطنين من حقوقهم في أغلب الأحيان. ويتعاظم انعدام أمن الإنسان مع تغيرات المناخ السريعة، التي تهدد سبل العيش، والدخل، وحصول الملايين في البلدان العربية على الغذاء والمياه في المستقبل. كما ينعكس في المخاطر الاقتصادية التي يعانيها خمس الناس في بعض هذه البلدان، وأكثر من النصف في بعضها الآخر، حيث يتضافر الجوع والحاجة لدفع الناس إلى الفاقة والموت المبكر. ونتلمس انعدام أمن الإنسان في تنامي شعور الشباب العاطل عن العمل بالاغتراب، وفي المحن التي تواجهها المرأة منقوصة الحقوق، واللاجئون الذين يعانون قسوة الإقصاء.

وقد تبنى التقرير التصنيف الشامل للمخاطر التي تتهدد أمن الإنسان التي طرحها أصلاً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويعرف هذا التقرير أمن الإنسان بأنه: تحرر الإنسان من التهديدات الشديدة، والمنتشرة والممتدة زمنياً وواسعة النطاق التي تتعرض لها حياته وحريته. وتركز فصول التقرير على:

* الضغوط على الموارد البيئية.
* أداء الدولة في ضمان أمن الإنسان أو تقويضه.
* انعدام الأمن الشخصي للفئات الضعيفة.
* التعرض للمخاطر الاقتصادية والفقر والبطالة.
* الأمن الغذائي والتغذية.
* الصحة وأمن الإنسان.
* الانعدام المنهجي للأمن من جراء الاحتلال والتدخل العسكري الخارجي.

www.arab-hdr.org

تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي جرائم العدوان على غزة

أصدرت بعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة برئاسة القاضي ريتشارد جولدستون في ١٥ سبتمبر/أيلول تقريرها بشأن العدوان الإسرائيلي على غزة خلال الفترة من ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ إلى ١٨ يناير ٢٠٠٩، وأشار التقرير إلى ارتكاب قوات الاحتلال الإسرائيلية انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وهي الانتهاكات التي قد ترقى إلى "جرائم حرب" و"جرائم ضد الإنسانية".

ورصدت البعثة الفترة التي سبقت الهجوم العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة، والتي فرضت إسرائيل خلالها حصاراً يصل إلى حد العقاب الجماعي على سكان القطاع، فضلاً عن تبنيها وتنفيذها "سياسة منهجية من العزلة والحرمان التدريجي". كما رصدت العملية العسكرية الإسرائيلية وتدمير المنازل والمصانع وآبار المياه والمدارس والمستشفيات وغيرها من المباني العامة، ولا تزال الأسر التي تهدمت منازلها تعيش وسط أنقاض منازلهم السابقة، كما أشار إلى أن عملية إعادة الأعمار مستحيلة نظراً لاستمرار الحصار.

وخلص التقرير إلى أن العملية العسكرية الإسرائيلية كانت موجهة إلى شعب غزة بأكمله، في إطار سياسة شاملة ومستمرة تهدف إلى معاقبة سكان القطاع، وضمن سياسة متعمدة من القوة غير المتناسبة التي تستهدف السكان المدنيين، وتدمير المنشآت والإمدادات الغذائية، ونظم الصرف الصحي للمياه.

وأفاد التقرير أن الممارسات الإسرائيلية الرامية إلى حرمان الفلسطينيين في قطاع غزة من وسائل عيشهم ، وحقهم في العمل والإسكان والمياه، وكذلك الممارسات التي تنكر حقهم في حرية التنقل، وحقهم في مغادرة ودخول بلدهم، وتحد من حقهم في النفاذ إلى المحاكم والقانون كوسيلة انتصاف فعالة، وهي جميعها ممارسات قد تقود أي محكمة مختصة إلى اتهام قوات الاحتلال الإسرائيلية بارتكاب جريمة الاضطهاد ، وجريمة ضد الإنسانية.

ويؤكد التقرير على أن أغلب الحوادث التي حققت فيها البعثة، وتضمنها التقرير، كانت الخسائر في الأرواح والدمار الذي سببته القوات الإسرائيلية خلال العملية العسكرية، نتيجة لعدم احترام مبدأ "التمييز" الأساسي الذي نص عليه القانون الدولي الإنساني، والذي يلزم القوات العسكرية بالتمييز بين الأهداف العسكرية والمدنيين والأهداف المدنية في جميع الأوقات.

ويرى التقرير أنه مع الأخذ في الاعتبار القدرة على التخطيط والوسائل اللازمة لتنفيذ الخطط خاصة مع توفر التكنولوجيا الأكثر تطوراً، وبالنظر إلى البيانات الصادرة عن الجيش الإسرائيلي، والتي أكدت على شبه انعدام الأخطاء، تكون الحوادث وأنماط الأحداث التي بحثها التقرير هي "نتيجة لتخطيط متعمد وقرارات سياسية".

وأورد الفصل الحادي عشر من التقرير عدداً من الهجمات التي شنتها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين، وخلص إلى أن هذه الهجمات لا يوجد ما يبررها، وأنها ترقى إلى مستوى "جرائم الحرب".

ويشمل التقرير أيضا الانتهاكات الناشئة عن الممارسات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين في الضفة الغربية، بما في ذلك استخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين، مما أدى في بعض الأحيان إلى حالات وفاة، وتزايد عمليات الإغلاق وتقييد حرية التنقل وهدم المنازل، فضلاً عن اعتقال أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، وهو ما تسبب في شل الحياة السياسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ورصدت البعثة استمرار حالة الإفلات من العقاب، وأن حكومة إسرائيل لم تنفذ أي تحقيقات نزيهة في الاتهامات الموجهة إليها.

أوصت البعثة أن يقوم مجلس الأمن الدولي بمطالبة إسرائيل بإجراء تحقيقات وتقديم نتائجها وملاحقة مرتكبي الانتهاكات قضائياً في غضون ستة أشهر، بإشراف هيئة من الخبراء المستقلين، يناط بهم إعداد تقرير وإحالته إلى مجلس الأمن عن التقدم المحرز، وفي حالة تقاعس الجانب الإسرائيلي عن التعاون مع الخبراء وعدم اتخاذ إجراءات مستقلة، يحيل مجلس الأمن الوضع في غزة إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية. كما أوصت البعثة بقيام هيئة الخبراء المستقلين بتقديم تقرير لمجلس الأمن بشأن الإجراءات التي اتخذتها السلطات في غزة فيما يتعلق "بالجرائم" التي ارتكبها الجانب الفلسطيني، في غضون ستة أشهر، وفي حالة عدم القيام بإجراءات مستقلة مطابقة للمعايير الدولية، ينبغي لمجلس الأمن إحالة المسئولين في غزة إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية.

ورحبت كل منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية بالتقرير، بينما تحفظت حركة المقاومة الإسلامية "حماس" على بعض

جوانبه، بينما اعترضت عليه إسرائيل بشدة.

وعلى الرغم من مساواة التقرير بين الطرفين إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية اعترضت على التقرير الذي رأت أنه يركز على إدانة "إسرائيل"، ورفضت دعوة "جولدستون" لإحالة هذه المسألة إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، بزعم أن الاتهامات الموجهة إلى "إسرائيل" ينبغي أن يتم التعامل معها في مجلس حقوق الإنسان وفي المحاكم الإسرائيلية فقط.

نص التقرير على الرابط التالي:

http://www2.ohchr.org/english/bodies/hrcouncil/specialsession/9/docs/UNFFMGC_Report.pdf

مصر بين توغل الفقر وسراب التنمية: تقرير نوعي للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان

أصدرت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان في ١٥ سبتمبر/أيلول تقريراً نوعياً بعنوان "مصر بين توغل الفقر وسراب التنمية" ويهدف تقرير المنظمة المصرية إلى بيان ماهية الفقر ومؤشرات قياسه وأسبابه ووضعية الفقر في مصر وتداعيات الفقر على منظومة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وصولاً إلى خطة قومية لمكافحة الفقر.

ونوه التقرير إلى أن الفقر قضية أساسية من قضايا حقوق الإنسان، رغم أن مصطلح الفقر لم يرد صراحة في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فحقوق العمل والتمتع بمستوى معيشي لائق والسكن والغذاء والصحة والتعليم تكمن كلها في صميم العهد، كما يأتي القضاء على الفقر المدقع والجوع في أولى الأهداف الإنمائية.

وتوقف التقرير عند تضارب الإحصائيات والأرقام فيما يخص معدلات الفقر في مصر بين ١٩% وفق الأرقام الرسمية ونسبة٤١% وفق مصادر مستقلة، وأشار التقرير إلى أن ما يقرب من نصف الأسر المصرية تعاني من سوء تغذية نتيجة لتدني مستوى الدخل لدى هذه الأسر وفق منظمة الأغذية والزراعة، وتداعيات الفقر المتمثلة في الزواج المبكر للقاصرات، والتسرب من التعليم، وتدهور مستوى الأجور وعدم تناسبها مع حركة الأسعار، وتزايد العشوائيات. وخلصت المنظمة في نهاية تقريرها إلى أن الفقر شكل من أشكال الإقصاء والتهميش ويمسّ كرامة الإنسان، ومن ثمّ فهو انتهاك لحق جوهري من حقوق الإنسان، وينتج عنه انتهاك للعديد من الحقوق ، منها الحق في العمل والدخل المناسب والعيش الكريم والضمان الاجتماعي والصحة والتعليم، وطالب بإستراتيجية لتأهيل الفقراء للمشاركة في التنمية ورفع الحد الأدنى للأجور ليصل إلى ١٢٠٠جنيه شهرياً.

النص الكامل للتقرير على موقع المنظمة المصرية لحقوق الإنسان.

www.eohr.org

إخراس الصحافة تقرير نوعي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

أصدر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في ١٤ سبتمبر/أيلول التقرير الثاني عشر من سلسلة تقارير "إخراس الصحافة" والذي يغطي الفترة من ١ نوفمبر/تشرين ثان ٢٠٠٧ إلى ٣١ أغسطس/آب ٢٠٠٩، بما فيها فترة العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة، ورصد التقرير التصعيد الملحوظ الذي شهدته هذه الفترة في انتهاكات قوات الاحتلال التي تمارسها ضد الصحفيين والعاملين في وكالات الأنباء المحلية والعالمية والمؤسسات الإعلامية.

ووثق التقرير (٢٣٧) اعتداءً على الصحافة، تشمل: جرائم انتهاك الحق في الحياة والسلامة الشخصية للصحفيين، تعرض صحفيين للضرب وغيره من وسائل العنف أو الإهانة والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية، اعتقال واحتجاز صحفيين، منع الصحفيين من دخول مناطق معينة أو تغطية أحداث، ومصادرة أجهزة ومعدات ومواد صحفية، وقصف أو مداهمة مقرات صحفية والعبث بمحتوياتها، ومنع الصحفيين من السفر إلى الخارج، ومداهمة منازل صحفيين.

ورصد التقرير مقتل ثلاثة صحفيين في جرائم نفذتها قوات الاحتلال الحربي خلال أدائهم لواجبهم المهني في تغطية جرائم تلك القوات بحق المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، ليرتفع عدد القتلى الصحفيين منذ ٢٨ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠ إلى أحد عشر قتيلاً.

لمزيد من المعلومات حول انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلية للطواقم الصحفية ولحرية الرأي والتعبير يمكن الاطلاع على التقرير من خلال الرابط

http://www.pchrgaza.org/files/REPORTS/arabic/journalists12.html

اليمن
المنظمة تطالب بوقف القتال واللجوء للحوار

بعد مرور قرابة الشهرين على حرب صعدة وانهيار المحاولات المبتسرة الرامية لوقف القتال، لم يعد يسمع على الساحة اليمنية سوى قعقعة السلاح، وهدير التهديدات من الحكومة باستعدادها لاستمرار القتال سنوات، وتهديدات الحوثيين بتوسيع نطاق الحرب إلى محافظات أخرى. وبدلاً من إطلاق مبادرات الوساطة وحقن الدماء، خرجت البلدان الخليجية ومصر والعراق والأردن والولايات المتحدة ببيان في ٢٧ سبتمبر/أيلول يدعم الحكومة اليمنية وجهودها للحفاظ على وحدة وأمن واستقرار اليمن.

ولا تشكك المنظمة العربية في حق الحكومة اليمنية في الدفاع عن وحدة وسلامة أراضيها، واستتباب الأمن، لكن تظل الأسئلة الجوهرية باقية؛ لماذا الحرب السادسة بعد خمس جولات من القتال منذ العام ٢٠٠٤؟، وما هي أسباب إخفاق جهود الوساطة السابقة على المستويين الوطني والإقليمي؟ وما هو مصير مخصصات إعمار مناطق القتال التي صاحبت مبادرات للتسوية؟، وكيف يمكن حماية المدنيين في هذه الحرب العبثية؟، وهل يكفي استناد الحكومة على القوات المسلحة اليمنية لتسوية أزمة بهذا العمق؟ وما هي جدية الادعاءات الصادرة من الجانبين المقاتلين بتورط قوى دولية وإقليمية في هذا النزاع؟ والأهم من هذا وذاك كيف يمكن حقن دماء الشعب اليمني

لقد حذرت التقارير الدولية الصادرة من هيئات الأمم المتحدة، والصليب الأحمر الدولي، وهيئات الإغاثة من كارثة إنسانية تواجه الشعب اليمني، وحتى إعداد هذا التقرير اقتصر الحديث عن توفير ممر آمن.

وتضيف أزمات الجنوب، وملاحقة السلطات اليمنية للجماعات الإرهابية على الساحة اليمنية مزيداً من الظلال على أفق التطورات المقبلة.

وترى المنظمة العربية لحقوق الإنسان أن ما يحتاجه اليمن ليس تأجيج نيران الحرب، وإنما وقف فوري للقتال، وتوفير الحماية للمدنيين وفتح طرق الإغاثة، والتمهيد لحوار جدي لا يستثنى أحداً، ويستجيب للمطالب المشروعة للأطراف المختلفة.

السودان
استمرار المخاوف من تجدد النزاع بين طرفي اتفاق الجنوب

لا تزال المخاوف مستمرة من تجدد النزاع بين طرفي اتفاق الجنوب، في ضوء تعثر الطرفين: حزب المؤتمر الوطني الحاكم والحركة الشعبية لتحرير السودان المهيمنة على حكم مناطق الجنوب، في تخطي عقبة الموافقة على نتائج التعداد السكاني للعام ٢٠٠٨، والذي اتهمت فيه الحركة الشعبية حكومة الخرطوم بالتلاعب بنتائجه لصالح تكريس هيمنتها على نتائج الانتخابات المزمعة في أبريل/نيسان ٢٠١٠، والتي كان من المقرر الانتهاء منها في يوليو/تموز الماضي وفقاً لاتفاق السلام الموقع في العام ٢٠٠٥، وكذا الاستفتاء على حق تقرير المصير لسكان الجنوب في العام ٢٠١١.

وفضلاً عن انضمام غالبية القوى السياسية المعارضة في السودان للحركة الشعبية في اتهام حكومة الخرطوم بالتلاعب بنتائج التعداد، فقد امتدت رحى الخلاف إلى بنود القانون المزمع لتنظيم إجراء الانتخابات، فترى الحركة الشعبية وقوى المعارضة أن القانون لن يصبح قابلاً للتطبيق ما لم يتم حل الخلافات بشأن التعداد السكاني الذي سيحكم تقسيم الدوائر الانتخابية ومجريات التصويت في البلاد.

وتتزايد المخاوف من أن أي تأثير سلبي لهذه الخلافات على مستقبل السلام في الجنوب قد يقود إلى تجدد النزاع العسكري بين الطرفين في ظل التوتر الأمني والاستعدادات العسكرية التي يجريها كل طرف بمعاونة حلفائه، وتصاعد التجاذب بين حكومة الخرطوم والقوى السياسية المعارضة في الشمال، بشكل يترافق مع تجدد الصدامات المسلحة على مستوى عسكري وقبلي بين الحركة الشعبية والفصائل السياسية والقبلية المناوئة لها في جنوب البلاد.

وكان طرفا اتفاق الجنوب قد رضخا للحكم الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في يوليو/تموز الماضي للتحكيم بشأن تبعية مناطق التماس الجغرافية الغنية بالنفط، وعلى رأسها منطقة أبيي، ورغم الآمال التي رافقت التزام الطرفين بنتائج التحكيم، إلا أن تفعيل بقية بنود اتفاق السلام لا يزال يمثل سداً في مواجهة مسار السلام في البلاد، والذي تنعقد عليه الآمال

لكي يساهم بدوره في حلحلة الصراع المتواصل منذ العام ٢٠٠٣ في إقليم دارفور ومعالجة الأوضاع الإنسانية الكارثية في الإقليم.

وتعمل الإدارة الأمريكية على القيام بدور وساطة لحل الخلافات بين طرفي اتفاق الجنوب لتجنب احتمالات الصدام وتجدد النزاع، غير أن هذا الدور يثير قلقاً كبيراً لدى المنظمة وغيرها من جماعات حقوق الإنسان، التي تخشى أن تقود الوساطة الأمريكية المنفردة إلى حل للصراع السياسي لا يستجيب لمقتضيات العدالة والإنصاف لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان سواء فيما يتعلق بالنزاع السابق في الجنوب أو النزاع المتواصل في إقليم دارفور.

.. والصراع القبلي في الجنوب يفاقم المخاوف

شهدت منطقة جونجلي بجنوب السودان مذبحة مروعة جديدة راح ضحيتها أكثر من مائة قتيل على إثر قتال نشب على الموارد بين ميليشيا مسلحة تابعة لقبائل النوير ومسلحين من أبناء قبائل الدينكا التي تهيمن على الحركة الشعبية لتحرير السودان.

وفضلاً عن كون هذه الصراعات التي تتخذ طابعاً قبلياً قد أودت بحياة أكثر من ١٢٠٠ شخص منذ مطلع العام الجاري وفقاً لتقديرات بعثة الأمم المتحدة، وعلى الرغم من أنها عادة ما تتصل بالصراع على مناطق الموارد كمناطق رعي الماشية وموارد المياه، إلا أنها توفر الأسباب لتأجيج الصراع بين طرفي اتفاق السلام، حيث توجه الحركة الشعبية لتحرير السودان الاتهام إلى شريكها في اتفاق سلام الجنوب "حزب المؤتمر الوطني الحاكم" بتسليح قبائل النوير وتدبير مؤامرة لإحداث انشقاقات في مناطق الجنوب على صلة بالاستعداد للانتخابات العامة والرئاسية ٢٠١٠ والاستفتاء على تقرير مصير الجنوب ٢٠١١.

وطالما حذرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان منذ توقيع اتفاق سلام جنوب واتفاق المصالحة مع المعارضة عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ من مغبة إسقاط الفصائل السياسية الأخرى في شمال وجنوب البلاد من حسابات التسوية السلمية، وهو الأمر الذي أعربت معه عن خشيتها من فشل إنجاز التسوية المنشودة للصراعات الأهلية في البلاد: كما واصلت دعوتها لفتح مسار للعدالة والمحاسبة خلال فترة الصراع لرأب الصدع وإنصاف الضحايا.

الصومال
المنظمة تطالب بجهد عربي وأفريقي جماعي

تفاقمت الأزمة الإنسانية في الصومال على نحو متزايد في ظل استمرار رحى القتال بين الحكومة الانتقالية بزعامة "شيخ شريف شيخ أحمد" وحلفائه السابقين في الحزب الإسلامي وحركة شباب المجاهدين، ما أدى إلى مقتل المئات من المدنيين وجرح الآلاف منهم، وغالبيتهم من سكان العاصمة مقديشيو التي يجري النزاع على مقار الحكم فيها، وشهدت استمراراً لوقائع وجرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان، كما شهدت استمراراً لعمليات النزوح الجماعي المتكرر لسكان العديد من أحيائها المدمرة.

وقد تابعت المنظمة ببالغ القلق الإجراءات التي اتخذتها حركة شباب المجاهدين بحق مكاتب الأمم المتحدة في الصومال، بما فيها وكالات الإغاثة الإنسانية التي تسعى لسد احتياجات ملايين النازحين في البلاد التي مزقتها الحرب الأهلية لعقدين متصلين.

وشملت إجراءات حركة شباب المجاهدين إعلان حظر عمل مكاتب الأمم المتحدة ومطالبتها بالخروج من البلاد، باعتبارها "عدواً للإسلام"، ثم قيام مجموعات تابعة للحركة -التي تسيطر على النصف الجنوبي من البلاد- باقتحام مقرات وكالات الأمم المتحدة وسلب محتوياتها ومعداتها.

وأعربت المنظمة عن خشيتها من أن هذا الإجراء سيؤدي إلى إضرار فادح بتلبية احتياجات قرابة ثلث سكان البلاد، والذين سبق أن تضرروا بفعل الوضع الأمني السائد في البلاد، ويتوقع أن يتفاقم إذا ما انضمت بعثات الأمم المتحدة الإنسانية إلى غيرها من البعثات الإنسانية الدولية التي فضلت الانسحاب من البلاد بعد أن تعرضت فرقها الدولية والمحلية لطائفة متنوعة من الاعتداءات والجرائم.

وحذر تقرير لبرنامج الغذاء العالمي في أغسطس/آب الماضي من مغبة استمرار الصراع في الصومال ونقص الإمدادات الإنسانية، ونوه إلى أن قرابة ثلاثة ملايين ونصف مليون شخص بحاجة لإغاثة إنسانية عاجلة، وأن قرابة المليون ونصف مليون شخص يعانون خطراً محدقاً بسبب

موجات الجفاف، وأن ستمائة وخمسين ألف أسرة يعيشون في أسوأ الظروف الإنسانية.

وقد جددت المنظمة مطالبتها للحكومات العربية والأفريقية بسرعة التدخل الجماعي بالتنسيق مع الأمم المتحدة لضمان استمرار تدفق معونات الإغاثة الإنسانية الدولية إلى الصومال، وتطالبهم بالفصل بين المسار الإنساني للإغاثة الضرورية للمنكوبين وبين المسارات السياسية المتضاربة بفعل تعارض المصالح الإقليمية والدولية التي أسهمت في تحفيز الاقتتال الأهلي في البلاد وفاقمت من تدهور الأوضاع الإنسانية فيها.

مصر
استمرار قتل المتسللين الأفارقة عبر الحدود الدولية لسيناء

لقي أربعة متسللين أفارقة مصرعهم عندما أطلقت قوات الأمن المصرية النار عليهم عند محاولتهم التسلل عبر الحدود الدولية بين مصر وإسرائيل عبر صحراء سيناء في الثامن من سبتمبر/أيلول الماضي بينما أصيب اثنان آخران. وكان ما لا يقل عن أحد عشر شخصاً قد لقوا مصرعهم عند محاولتهم اجتياز هذه الحدود خلال العام ٢٠٠٩، ومعظم هؤلاء الضحايا من إريتريا والسودان وبلدان أفريقية أخرى، حيث تنشط عصابات تهريب الأفراد، وتعتبر المنظمة أن هؤلاء المهاجرين ضحايا لعصابات الجريمة المنظمة والأزمات التي تعيشها المجتمعات التي غادروها، وينبغي توفير الحماية لهم، وتناشد المنظمة الحكومة المصرية اتخاذ خطوات شاملة لحماية حدودها بشكل لا ينال من حق هؤلاء المهاجرين في الحياة. وتولي المنظمة العربية لحقوق الإنسان اهتماماً كبيراً بظاهرة الهجرة غير القانونية، وانخرطت في العديد من الأنشطة لرصد أبعاد هذه الظاهرة، والتنبيه للانتهاكات الجسيمة التي ترتكب خلالها، كان آخرها مشاركتها بورقة عمل في ورشة العمل التي نظمها المجلس القومي لحقوق الإنسان بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة الجريمة المنظمة والمخدرات، كما قدمت تعقيبات إعلامية عديدة للتنبيه إلى جوانب هذه القضية.

وتعالج المنظمة هذه القضية استناداً إلى البرتوكول الاختياري والاتفاقية الدولية لحماية العمال المهاجرين وأفراد أسرهم والالتزامات الدولية.

ليبيا
تكليف لجنة للتحقيق في مذبحة سجن أبو سليم

شهد ملف مذبحة سجن أبو سليم والتي وقعت في العام ١٩٩٦ والتي راح ضحيتها المئات من المساجين، تقدرهم منظمات حقوقية بنحو ١٢٠٠ قتيل، تطورات جديدة جاء آخرها في شهر سبتمبر/أيلول بتعيين قاض للتحقيق هو المستشار "محمد بشير الخضار" مستشار مؤتمر الشعب العام، وكذلك تعيين ستة من المستشارين القانونيين لمساندته. وجاء تعيين قاضي التحقيق بناء على قرار صادر عن وزير الدفاع الليبي الفريق "أبو بكر جابر" بعدما لجأ العديد من أسر الضحايا للمحاكم للمطالبة بالكشف عن مصير أقربائهم، حيث ألزمت محكمة في بنغازي في ٢٧ يونيو/حزيران ٢٠٠٨ الحكومة بالكشف عن مصير الضحايا.

وقد تعاملت السلطات الليبية مع ملف المذبحة بالتعتيم والإنكار منذ وقوع الحادث في العام ١٩٩٦ وحتى العام ٢٠٠٤، ولم تُقدِم على أي خطوة جادة لكشف الحقيقة مما دفع إلى تظاهر أهالي الضحايا مرات متكررة للكشف عن مصير ذويهم دون جدوى، ورغم الحكم القضائي الذي يدعم حقهم في معرفة مصير أبنائهم إلا أن الحكم لم ينفذ بسبب تعنت الأجهزة الأمنية.

يعتبر تكليف هذه اللجنة بالتحقيق في الحادثة، خطوة مهمة على طريق الكشف عن مصير الضحايا، وهو ما ظلت المنظمة العربية لحقوق الإنسان والمنظمات الحقوقية تطالب به منذ وقوع الحادث، وتتضامن المنظمة العربية لحقوق الإنسان مع مطالب المنظمات الحقوقية الليبية في المهجر بإجراء تحقيق نزيه وشفاف وشامل للوصول إلى تحديد المسئولية والإحاطة بجميع ملابسات عملية القتل الجماعي التي تعرض لها السجناء في سجن أبو سليم والتي اعترها الغموض فترة طويلة من الزمن، كما تؤازر دعوتهم بأن يشتمل التحقيق على كشف كامل بأسماء المعتقلين في سجن أبو سليم، وبأسماء المعتقلين الذين لقوا حتفهم في الحادثة، وتحديد المسئولين عن تدهور الأوضاع في السجن والتي أدت لاعتصام المعتقلين، ومعرفة الأسباب وراء القتل الجماعي غير المبرر، والتحقيق في

المسئولية الجنائية وراء التكتم على الحادثة لأكثر من ١٣ عاماً. وتحديد مصير جثامين الضحايا وتمكين أهاليهم من دفنهم في قبور معروفة ما أمكن ذلك وليس الاكتفاء بشهادات الوفاة فقط، وتشكيل هيئة مستقلة تتولى تحديد وتقديم التعويضات المناسبة لأسر الضحايا

فلسطين
الأسرى الفلسطينيون وتجارة الأعضاء البشرية

فتح التقرير الصحفي الذي نشرته صحيفة **Aftonbladet** السويدية، عن قضية تجارة الأعضاء واسعة النطاق التي تتم في إسرائيل وبعلم السلطات في المستشفيات الإسرائيلية وبواسطة الأطباء الإسرائيليين، ملف الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين لدى قوات الاحتلال الإسرائيلي، ووضع قضية بيع واستبدال أعضاء الأسرى بعد تصفيتهم في بؤرة الضوء من جديد، فقد اتهم التقرير إسرائيل باعتقال وتصفية الشباب الفلسطينيين وجعلهم بمثابة "أعضاء بشرية احتياطية". وقد أشار التقرير إلى اختفاء أعداد من الشباب الفلسطينيين من قرى الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث جرت العادة أن يقوم الجنود الإسرائيليين بإعادة جثث المختفين بعد قرابة خمسة أيام، وقد تم تمزيقها.

وأشار التقرير إلى مقتل ١٣٣ فلسطينياً بأشكال مختلفة خلال العام ١٩٩٢، تراوحت بين القتل بالأعيرة النارية، أو نتيجة للغازات المسيلة للدموع، أو بإطلاق النار المتعمد عليهم بعد محاصرتهم أو الشنق في المعتقلات، وأشار التقرير إلى أن أعمار القتلى الـ ١٣٣ تتراوح بين أربعة شهور و٨٨ عاماً، وأن ٦٩ منهم فقط تم فحص جثثهم بعد الوفاة.

ومن الأمثلة التي أبرزها التقرير الصحفي عن سرقة أعضاء الأسرى الفلسطينيين، حالة الشاب أحمد بلال جنان، من سكان قرية **Imatin**، والذي كان أحد قادة انتفاضة الحجارة، وكان على قائمة المطلوبين من قبل الجيش الإسرائيلي مع بدء الانتفاضة الأولى، ففي ١٣ مايو/أيار ١٩٩٢ قامت قوة خاصة من جيش الاحتلال بتعقب وإصابة بلال بعدة أعيرة نارية، واعتقلوه في مركز اعتقال سرى، حيث تم إعادته بعد خمسة أيام جثة هامدة وملفوفاً في قماش خاص بأحد المستشفيات، حيث تم دفنه من قبل بعض أفراد أسرته وفي حضور جنود الاحتلال، ويؤكد ذوو الشهيد أنه كان مصاباً في صدره ويوجد قطع طولي في جسده يمتد من البطن إلى الذقن، ويؤكد شهود من القرية أن بلالاً لم يكن الفلسطيني الوحيد الذي دفن وهو مصاب بهذا القطع الطولي.

وقد أوردت التقارير عدة شهادات لأسر ضحايا من الأسرى الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، أجمعت على أن جيش الاحتلال قام باعتقال عدد من الشباب الفلسطيني، وإعادة الجثث إلى الأهالي في الليل وقد تم تشريحها، وأكد ذوو الضحايا أن أبناءهم كانوا "متطوعين قسراً بالأعضاء البشرية"، وأثار الأهالي العديد من علامات الاستفهام مثل إعادة جثث أبنائهم بعد خمسة أيام تحديداً من خطفهم، وتساءلوا عن مغزى إجراء تشريح للجثث، ولماذا يتم غلق المنطقة أثناء عملية دفن الجثث؟، ولماذا يتم قطع الكهرباء؟.

وقد زعم الجيش الإسرائيلي أن الاتهامات بسرقة أعضاء الفلسطينيين هي مجرد "مزاعم كاذبة"، وادعى أن عملية تشريح كافة المعتقلين الفلسطينيين بعد موتهم هو إجراء روتيني متبع.

وتدين المنظمة العربية لحقوق الإنسان الحملة التي تقودها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الصحفي السويدي **Donald Bostrom** بمعاداة السامية وهو الهجوم الذي طال جريدة **Aftonbladet**، بل وطال الحكومة السويدية بأكملها، حيث طالبت الحكومة "الإسرائيلية" وزير الخارجية السويدي بالتبرأ من المقال والاعتذار لإسرائيل والشعب اليهودي، وتدعو المنظمة إلى فتح تحقيق في هذا الشأن، وتدعو اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي والمفوضية السامية لحقوق الإنسان والمجلس الدولي لحقوق الإنسان إلى الاضطلاع بدورهم في كشف ما تعرض له الأسرى الفلسطينيون بالمخالفة لقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان.

بيانات الاستنكار، لا تكفي لدعم صمود المقدسيين وحماية الأقصى

أثناء مثول النشرة للطبع وقع الاعتداء على المسجد الأقصى، وأصدرت المنظمة بياناً جاء فيه: "في العام الذي يحتفل به العالم العربي والإسلامي بالقدس عاصمة للثقافة العربية، يشهد المسجد الأقصى خامس عدوان عليه خلال العام ٢٠٠٩، وثاني عدوان في سبتمبر/أيلول وحده، من

جانب الجماعات الصهيونية المتطرفة وشرطة الاحتلال، ويسقط عشرات من الفلسطينيين وهم يدافعون بلحمهم الحي عن المسجد الأقصى.

وكالمعتاد صدرت على الساحة العربية والدولية بيانات الاستنكار، بينما واصلت الحكومات العربية اهتماماتها التقليدية بمزاعم السلام الإسرائيلي، والحديث عن وقف الاستيطان أو تجميده، والرغبة في مساعدة الرئيس الأمريكي لدعم جهوده نحو تحريك عملية السلام، وغض النظر عن حصار قطاع غزة.

ولا تحتاج المنظمة لحصر القرارات العربية والدولية الصادرة بشأن القدس ووصفها كأراض فلسطينية محتلة، ولا أعداد الفلسطينيين الذي قضوا دفاعاً عن المسجد والذين تتكدس بهم المجلدات.

وترى المنظمة العربية لحقوق الإنسان، أنه ما لم يصاحب بيانات الشجب والإدانة إجراءات ملموسة لدعم صمود المقدسيين وسط المخاطر التي تحيط بهم وبالمسجد الأقصى، والتي لم تعد إسرائيل تهتم حتى بإخفائها، فعليهم أن يوفروا علينا استنكاراتهم، خاصة وأن المبالغ المطلوبة لدعم هذا الصمود تكاد لا تذكر وسط نمط الإنفاق في البلدان العربية ثريها وفقيرها.

وتطالب المنظمة المنظمات العربية والإسلامية بالاضطلاع بمسئولياتها نحو حماية الأعيان والممتلكات الثقافية، وملاحقة جرائم الاعتداء عليها، وبدون مثل هذا الدعم، وإظهار إرادة سياسية وتصميم على الحقوق العربية فليس بوسعهم التعويل على أي موقف جدي من المجتمع الدولي.

تونس
استعدادات إقصائية للانتخابات الرئاسية والتشريعية

ستشهد تونس في ٢٥ أكتوبر/تشرين أول استحقاقين انتخابيين على المستويين الرئاسي والبرلماني، فعلى مستوى الانتخابات الرئاسية تقدم الرئيس "زين العابدين بن علي" في ٢٦ أغسطس/آب بملف ترشحه للانتخابات، وكان الرئيس "بن علي" أعلن ترشحه لولاية خامسة في أغسطس/آب ٢٠٠٨. وينافسه ثلاثة من قادة أحزاب المعارضة البرلمانية المعتدلة، وهم "أحمد إبراهيم" عن حركة التجديد، و"أحمد الاينوبلي" عن الاتحاد الديمقراطي الوحدوي، و"محمد بوشيحة" عن حزب الوحدة الشعبية.

وذلك بعد أن استبعد المجلس الدستوري "مصطفى بن جعفر" مرشح التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات وإعلان "أحمد نجيب الشابي" ممثل الحزب الديمقراطي التقدمي عدم ترشحه، بعد اعتبار ترشحهما غير قانوني في ظل تفسير إقصائي للتعديل الدستوري الاستثنائي وقانون الانتخابات.

وفي إطار الاستعداد للانتخابات الرئاسية والتشريعية تبدي مختلف الأحزاب السياسية اهتماماً خاصاً بالفئات الشبابية، وتعمل على استقطاب المزيد منهم، خاصة الذين سيشاركون في الانتخابات لأول مرة والذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٢٠ سنة، الذين مكنهم التعديل الأخير للقانون الانتخابي من المشاركة، ويقدر عددهم بقرابة نصف مليون ناخب، ولكن يرى بعض الملاحظين أن عملية استقطابهم تصطدم بعدة عراقيل من أبرزها أن هذه الشريحة تكاد تكون بعيدة عن العمل السياسي، إضافة إلى أن نسبة مهمة منها لم تقبل على التسجيل في القوائم الانتخابية.

ستمتدّ الحملة الانتخابية الرئاسية والتشريعية التونسية من الأحد ١١ أكتوبر/تشرين أول إلى ٢٣ أكتوبر/تشرين أول، وصدر في ٢١ أغسطس/آب قراران من وزيري الداخلية والتنمية المحلية، والمالية. الأول لضبط كيفية صرف منحة المساعدة على تمويل الحملة الانتخابية للانتخابات الرئاسية، والثاني خاص بكيفية صرف منحة المساعدة على تمويل الحملة الانتخابية للانتخابات التشريعية.

وسيراقب الانتخابات المرصد الوطني للانتخابات الرئاسية والتشريعية الذي يتكون من شخصيات تونسية مشهود لها بالاستقلالية والحياد من قضاة ومحامين وجامعيين وإعلاميين ونشطاء في المجتمع المدني.

الإطاحة بنقابة الصحفيين التونسيين المستقلة

صوّت الصحفيون الموالون للحكومة لاستبدال المكتب التنفيذي الحالي لنقابة الصحفيين المستقلة الوحيدة في تونس في ١٧ أغسطس/آب. والأعضاء الجدد في المكتب هم ممثّلون عن وسائل الإعلام موالون إلى حد كبير للحكومة، وقد تغاضت هذه الأخيرة عن الخطوة.

وجرى المؤتمر الاستثنائي بحضور نحو ٥٠٠ صحفي وممثلين عن نقابة الصحفيين في مصر والمغرب واتحاد

الصحفيين العرب. وكانت شرارة الخلاف قد اندلعت في النقابة في مايو/أيار الماضي حين أصدر النقيب السابق تقريراً انتقد فيه بشدة أوضاع حرية التعبير في البلاد وهو ما اعتبره المعارضون له انفراداً بالرأي واتباع نهج ديكتاتوري وإقصاءً لمخالفيه.

وعبرت ٣ أحزاب معارضة هي "الديمقراطي التقدمي" و"التجديد" و"التكتل من أجل العمل والحريات" عن مساندتها للمكتب التنفيذي القديم، واعتبرت أن المؤتمر الاستثنائي الذي عقد هو انقلاب على الشرعية وشبيه بالانقلاب الذي تتعرض له الرابطة التونسية لحقوق الإنسان. واتهمت هذه الأحزاب السلطة بالوقوف وراء عملية الإطاحة بأول نقابة مستقلة للصحفيين انتخبت العام الماضي في انتخابات وصفها الاتحاد الدولي للصحفيين بأنها ديمقراطية وشفافة. وتحاول السلطات أن تنأى بنفسها عن هذا الصراع، معتبرة أن الأمر يتعلق بخلاف داخلي بين أعضاء النقابة.

انتخابات تكميلية بمصر تشهد خروقات وانتهاكات متعددة

أجريت الانتخابات التكميلية لعضوية مجلس الشعب على مقعدي الفئات والعمال بدائرة القناطر الخيرية بمحافظة القليوبية في الثاني عشر من أغسطس/آب الماضي. وكانت دائرة القناطر الخيرية إحدى الدوائر الست التي لم تجر فيها الانتخابات منذ العام ٢٠٠٥ بعد صدور أحكام قضائية بوقف الانتخابات في هذه الدوائر، وقد فاز بمقعدي الدائرة مرشحاً الحزب الوطني الحاكم.

وقد رصدت الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية مخالفات قانونية أثناء مراقبتها لإجراء الانتخابات منها تجاهل الأحكام القضائية ببطلان قرار وزير الداخلية بإجراء الانتخابات، وفرض قوات الأمن طوقاً أمنياً مشدداً على مقرات التصويت و الإعلان عن إجراء الانتخابات قبل موعدها المقرر بثمانية أيام فقط بالمخالفة للقانون الذي أوجب أن يكون الإعلان عن إجراء الانتخابات قبل شهر، ولاحظ تقرير الجمعية ضعف نسبة الإقبال على التصويت وغياب دور اللجنة العليا للانتخابات، ووجود عدد من اللجان دون رؤساء وتدخل جهة الإدارة لصالح مرشحي الحزب الحاكم.

المغرب
ملاحقة صحفيين بسبب مقال عن صحة الملك

استدعت السلطات المغربية "علي أنوزلا" مدير ورئيس تحرير صحيفة "الجريدة الأولى" إلى مركز الشرطة في الرباط في ٢ أيلول/سبتمبر على خلفية نشره مقالة في ٢٧ آب/أغسطس بعنوان "مرض الملك يؤجل الدروس الحسنية وانتقاله إلى الدار البيضاء" تناول فيها صحة العاهل المغربي، أورد فيه خضوع العاهل المغربي للعلاج بالكورتيزون لمكافحة الربو. وقد ناقضت هذه المقالة البيان الرسمي الصادر عن طبيب الملك الشخصي ومدير عيادة القصر الملكي. وإثر نشر هذه المقالة، فتحت النيابة العامة في الرباط تحقيقاً في القضية.

وذكر بيان للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان استنطاق عشرة صحفيين من طرف الشرطة القضائية على خلفية تناولهم وتحليلهم للبلاغ الصادر عن وزارة القصور والتشريفات والأوسمة المتعلق بالحالة الصحية لجلالة الملك والذي أفضى إلى متابعتهم قضائيا من قبل النيابة العامة بتهم "النشر بسوء النية والترويج لنبأ زائف والإساءة والمشاركة". وسجلت المنظمة قلقها من تلك الإجراءات وإن كانت قد أشادت بأهمية البلاغ الإخباري الصادر بخصوص صحة جلالة الملك، مما كرس تقليداً جديداً في مجال علاقة رئيس الدولة بالرأي العام كما هو الشأن في الدول الديمقراطية، وأكدت أن التعاطي المتواتر مع قضايا الصحافة لم يشهد تدبيراً جديداً ما فتئت المنظمة تدعو إلى تحقيقه من خلال مطالبها بإدراج موضوع الصحافة بصفة مستعجلة في جدول أعمال السياسات العمومية تقديراً منها للمصلحة العامة لتطوير الديمقراطية، ودعت المهنيين والمؤسسات المهنية، باعتبار دورها في الوساطة والاقتراح، إلى بلورة تصورات في شأن القضايا المهنية، تكون كفيلاً بأن تدمج في المنظومة القانونية المنشودة.

وكانت السلطات المغربية قد صادرت في أغسطس/آب مجلتي "تيل كيل" و"نيشان" لنشرهما استطلاعاً للرأي حول حصيلة الأعوام العشرة من حكم العاهل المغربي، ثم أعقبته بمصادرة الجريدة الفرنسية الشهيرة "لوموند" لنشرها نفس الاستطلاع.

سوريا
المنظمة تطالب بالإفراج عن الناشط "مهند الحسني"

تعرب المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن بالغ قلقها لمواصلة السلطات السورية احتجاز الناشط الحقوقي "مهند الحسني" المحامي ورئيس المنظمة السورية لحقوق الإنسان منذ ٢٨ يوليو/تموز الماضي إثر تلبيته لاستدعاء لمراجعة أحد أجهزة الأمن، وعزم السلطات السورية ملاحقته قضائياً بتهمة "إضعاف الشعور القومي" و"إشاعة أنباء كاذبة".

وهي التهم المعتادة التي توجهها السلطات للمدافعين عن حقوق الإنسان في سوريا.

كما تعرب المنظمة عن أسفها لتحريك الدعوى التأديبية في نقابة المحامين السورية بحق الناشط "مهند الحسني" على صلة بملاحقته أمنياً وقضائياً.

وإذ تصنف المنظمة المحامي "مهند الحسني" بين معتقلي وسجناء الرأي في سوريا، فإنها تطالب السلطات بوقف إجراءات ملاحقته على نحو فوري وإطلاق سراحه وزملائه من نشطاء حقوق الإنسان المحتجزين وغيرهم من سجناء الرأي في البلاد.

وإذ تعرب المنظمة عن تضامنها مع الناشط "مهند الحسني" وزملائه في المنظمة السورية لحقوق الإنسان، فإنها تناشد الحكومة السورية العدول عن مواقفها السلبية تجاه حرية عمل المدافعين عن حقوق الإنسان في البلاد.

..المنظمة ترحب بحكم محكمة مصرية يقضي بحبس ١١ متهماً بقضية اتجار بالأطفال

رحبت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بحكم محكمة جنايات القاهرة بحبس أحد عشر متهماً فيما يعرف بقضية «الاتجار في الأطفال حديثي الولادة» وتراوحت الأحكام بين عامين وخمسة أعوام بالإضافة لتغريم المتهمين ١٠٠ ألف جنيه. بتهمة بيع وتسهيل بيع الطفلين «ألكسندر» و«فيكتوريا» مقابل مبالغ مالية بغرض التبني المحظور قانوناً.

ويضم المتهمون طبيب نساء وتوليد واثنين من مشرفي دور رعاية الأطفال حديثي الولادة بإحدى الجمعيات الأهلية وزوجين أمريكيين، ومما هو جدير بالذكر أن مصر لا يوجد بها تشريع نافذ لمكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر، وأعدت الحكومة مشروعاً بقانون متكامل تم عرضه على ممثلي المجتمع المدني في بداية شهر سبتمبر /أيلول الجاري، وتطالب المنظمة السلطات المصرية سرعة إقرار هذا التشريع لمكافحة هذه الظاهرة بأبعادها المختلفة وصورها المتعددة من الاتجار بالأعضاء البشرية وتزويج القاصرات وعصابات استغلال الهجرة غير النظامية وغيرها من أنشطة الاستغلال المادي للاتجار بالبشر.

المنظمة تطالب بإحالة المتهمين في قضية خلية حزب الله للقضاء الطبيعي

بدأت محكمة أمن الدولة العليا طوارئ في الثالث والعشرين من أغسطس/آب الماضي محاكمة المتهمين فيما يعرف إعلاميا بخلية حزب الله، ويبلغ عدد المتهمين فيها ستة وعشرين شخصاً منهم ١٩ مصريا وخمسة فلسطينيين ولبنانيين، ووجهت النيابة العامة للمتهمين تهم التحضير لاغتيالات والتخابر لحساب منظمة إرهابية بغية تنفيذ اعتداءات، وحيازة أسلحة. ونفى جميع المتهمين الاتهامات المنسوبة لهم، وذكر بعضهم تعرضهم للتعذيب في مقار احتجازهم. وتطالب المنظمة العربية بالتحقيق في ادعاءات التعذيب الذي تعرض له المتهمون، كما تطالب بإحالة المتهمين للمحاكمة أمام القضاء الطبيعي حيث تعتبر محاكمتهم أمام محكمة أمن الدولة العليا طوارئ محاكمة استثنائية، حيث لا يستطيع المتهمون الطعن على أحكامها أمام محكمة النقض ومحكمة أمن الدولة العليا طوارئ التي أنشئت بموجب فرض حالة الطوارئ ونصوص قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨. ولرئيس الجمهورية الحق حصرياً في إلغاء الأحكام الصادرة منها ولو كانت صادرة بالبراءة وإعادة محاكمة المتهمين، فضلاً عن حقه أيضاً في إلغاء العقوبة، وعدم اعتبار أحكامها نهائية إلا بعد التصديق عليها منه.

.. وترحب بإحالة عقيد شرطة إلى لمحكمة الجنايات لتعذيبه معاقاً

رحبت المنظمة بقرار نيابة شرق بالإسكندرية إحالة العقيد "أكرم أحمد سليمان" إلى محكمة جنايات الإسكندرية بتهمة استعمال القسوة وإحداث عاهة مستديمة بالمواطن "رجائي محمد منير" المعاق ذهنياً في القضية رقم ١٢١٥٥

لسنة ٢٠٠٩ جنايات سيدي جابر بمحافظة الإسكندرية، وترجع وقائع القضية لقيام العقيد "أكرم سليمان" بالاعتداء على المواطن "رجائي منير" في ٢٢ يوليو/تموز الماضي بعد القبض عليه بصحبة قوة من مباحث قسم رعاية الأحداث بمديرية أمن الإسكندرية واحتجازه بمديرية أمن الإسكندرية والقيام بضربة بواسطة عصا خشبية غليظة "شومة" مما سبب له عاهة مستديمة، وأحالت النيابة العامة عقيد الشرطة المتهم للمحاكمة الجنائية بتهم تتعلق بإحداث عاهة مستديمة واستعمال القسوة. ومما هو جدير بالذكر أن جريمة إحداث عاهة مستديمة تعتبر جناية بينما جريمة استعمال القسوة جنحة.

وتؤكد المنظمة أن عدم كفاية الردع العام في جرائم التعذيب واستعمال القسوة والجرائم الحاطة بالكرامة في قانون العقوبات والحاجة الماسة لتعديل قانون العقوبات وخاصة المادة ١٢٦ لتشمل كافة جرائم استعمال القسوة وليس فقط تعذيب متهم للحصول على الاعتراف كما هو حادث في القانون الحالي.

كما تشي هذه الحادثة بطبيعة التكوين المهني المفتقد لدى الضابط المتهم والذي يعمل في قسم رعاية الأطفال الأحداث والذين يفترض معاملتهم بطريقة خاصة ومختلفة.

العراق
تصاعد الشكوى من التعذيب

وقد تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان العديد من الشكاوى من مواطنين وهيئات عراقية تؤكد تصاعد التعذيب وبشكل منهجي في المعتقلات والسجون العراقية، ومن بين هذه الشكاوى واحدة تشير إلى تعرض المعتقلين الذين تم نقلهم من سجن "بوكا" الأمريكي إلى سجن الحوت في معسكر التاجي إلى تعذيب أشد قسوة مما لاقوه في سجن بوكا، بوسائل متعددة من بينها الصدمات الكهربائية وحرق أجزاء مختلفة الجسم وقلع الأظافر والتعليق من الأطراف لفترات طويلة من مراوح متدلية من السقف والضرب بالأسلاك الغليظة والعصي المعدنية، فضلاً عن التهديد بالاغتصاب أو اغتصاب أفراد من ذويهم.

كما وردت للمنظمة شكوى من هيئة العلماء المسلمين تشير إلى مقتل معتقل عراقي من جراء التعذيب هو "محمد شبيب النداوي" وأنه لقي مصرعه في أعقاب قيام قوة من استخبارات الفرقة (١١) التابعة للجيش الحكومي باعتقاله في منطقة كميره بالفحامة في ٢٠ أغسطس/آب، وبعد مرور ١٦ يوماً من اعتقاله وفي ٥ سبتمبر/أيلول تم العثور على جثته وعليها آثار تعذيب.

وتعد حادثة سجن أبو غريب التي وقعت في ١٢ سبتمبر/أيلول هي أحدث حوادث السجون العراقية، فقد زعم مسئولون عراقيون وأمريكيون أن السجناء أشعلوا حريقاً أثناء أعمال شغب، بينما أعلنت النائبة في البرلمان العراقي زينب الكناني "أن السجناء بدءوا أعمال الشغب بعد أن أساءت قوات الأمن معاملتهم"، وأضافت أن أحد حراس السجن وقف أمام المعتقلين ومزق نسخة من المصحف وصورة لأحد رجال الدين البارزين في العراق. وبينما تنفي الحكومة العراقية سقوط قتلى في هذه الأحداث تؤكد المصادر الإعلامية على وجود قتلى فضلاً عن المصابين والجرحى. وقد أعلن رئيس البرلمان العراقي عن تشكيل لجنة خاصة للتحقيق في هذه الأحداث.

.. والمنظمة تطالب بالتحقيق في تعرض "منتظر الزيدى" للتعذيب

عقب إطلاق سراح الصحفي "منتظرالزيدى" مراسل قناة البغدادية في ١٥ سبتمبر/أيلول الماضي بعد قضائه العقوبة التي حكم عليه بها بعد قذفه الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش بحذائه في مؤتمر صحفي في زيارته الأخيرة لبغداد قبل انتهاء ولايته. صرح لوسائل الإعلام أنه تعرض للتعذيب عقب القبض عليه وأثناء التحقيق معه وأثناء وجوده في السجن، ووفقاً لتصريحات الزيدي فقد تورط مسئولون في وزارة الداخلية والجيش العراقي في جريمة تعذيبه، وتتفق تصريحات الزيدى مع المعلومات التي تلقتها المنظمة سابقاً عن تعرضه للتعذيب خاصة مع عدم مثوله أمام المحكمة أثناء محاكمته، ورفض السلطات العراقية السماح لمحاميه وذويه بزيارته.

وكانت المنظمة قد أصدرت بياناً في ديسمبر/كانون أول الماضي يُحمل الحكومة العراقية مسئولية أمن وسلامة الزيدى، وطالبت الصليب الأحمر بزيارته عقب ورود أنباء عن تعرضه للتعذيب، وتجدد المنظمة مطالبها للسلطات العراقية بفتح تحقيق في تعرض الزيدى للتعذيب أثناء احتجازه، والحفاظ على أمنه وسلامته بعد تلقيه تهديدات. كما تطالب صندوق الأمم المتحدة لتأهيل ضحايا التعذيب بتبني قضيته.

المنظمة تعلن تقريرها السنوي ٢٠٠٨-٢٠٠٩

أعلنت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في ٣٠ يوليو/تموز تقريرها السنوي الثالث والعشرين "حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي" (٢٠٠٨-٢٠٠٩)، والذي يصدر بانتظام منذ العام ١٩٨٧، ويتناول بالرصد والتحليل ظاهرات ومستجدات حقوق الإنسان على الساحة العربية.

وقد تناول التقرير مقدمة تحليلية تناولت حالة الحقوق على الساحة العربية مجتمعة، كما تناول في قسم ثان حالة حقوق الإنسان في كل بلد عربي خلال نفس الفترة، وفي قسمه الثالث، تناول التقرير حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وأثر الأزمتين العالميتين المالية والاقتصادية وأزمة المياه على حقوق الإنسان في البلدان العربية.

وخلص التقرير إلى استمرار تراجع مسار حقوق الإنسان والحريات العامة، وانصراف الحكومات العربية عن برامج الإصلاح السياسي التي تعهدت بها، وتورط بعضها في إجراءات وسياسات تمس شرعيتها القانونية والسياسية.

وتوقف مطولاً عند قضايا الاحتلالات والنزاعات المسلحة التي تشكل مصدراً متصاعداً لتقويض كافة حقوق الإنسان من منظور القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان وفي مقدمتها الوضع الكارثي الذي يعانيه الشعب الفلسطيني من جراء العدوان الإسرائيلي والسياسات العنصرية المنهجية التي يمارسها، والوضع اللاإنساني الذي يعانيه قطاع غزة من جراء الحصار الذي تشارك فيه البلدان العربية رضاءً أو إذعاناً، والخراب الذي ألحقه الاحتلال الأمريكي بالعراق، واستمرار النزاعات الدموية في دارفور والصومال، وحذر من انضمام اليمن إلى نادي الأزمات المزمنة ما لم تتخذ خطوات جدية نحو حوار وطني لا يستثنى أحداً.

كما رصد التقرير التحديات التنموية والبيئية وأثرها على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ونمط الاستجابة العربية لهذه التحديات، وخلص إلى أن كثيراً من الحكومات العربية وظفت هذه الحقائق في تبرير اختلال السياسات الاقتصادية والاجتماعية أكثر مما تأثرت بها، حيث لا يحتاج إعمال كل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية إلى موارد مادية بقدر ما يحتاج إلى تحقيق العدالة في توزيع الأعباء والمنافع ومكافحة مظاهر الهدر والفساد والاحتكارات.

وقد صدر التقرير هذا العام بدعم من مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، والذي يتولى توزيع التقرير، وتتوافر مقدمة التقرير التحليلية على الرابط

http://www.aohr.net/arabic/data/Annual/2009/annrep2009.pdf

وتستنكر حل مجلس إدارة نادي هيئة التدريس بجامعة القاهرة

استنكرت المنظمة قرار محافظ الجيزة بحل مجلس إدارة نادي هيئة تدريس جامعة القاهرة وهو جمعية أهلية مشهرة وفقاً لقانون الجمعيات الأهلية، وكان رئيس مجلس إدارة النادي قد تلقى في العشرين من أغسطس/ آب إخطارا من محافظ الجيزة ووزير التضامن الاجتماعي بعزل مجلس الإدارة ويطالب رئيس النادي بتسليم مهام منصبه لعميد كلية التجارة خلال ستين يوماً، ويأتي هذا القرار على خلفية الدعوى القضائية المقامة من عضوين بوقف الانتخابات رغم حجز الدعوى القضائية الخاصة بوقف الانتخابات لنهاية شهر سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩.

وتجدد المنظمة موقفها المبدئي الرافض لتدخل الجهات الإدارية في حل المجالس المنتخبة وتعيين أفراد غير منتخبين لقيادة الجمعيات الأهلية، وترى أن مصدر التوتر الدائم بين مؤسسات المجتمع المدني والجهة الإدارية هو قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ والذي منح الجهة الإدارية سلطات واسعة للتدخل في شئون العمل الأهلي ودون الأخذ في الاعتبار قرارات الجمعيات العمومية وهيئاتها المنتخبة.

وتنضم المنظمة لمطالب المجتمع المدني المصري بتشريع جديد للجمعيات الأهلية يتفق مع المعايير الدولية للحق في التنظيم. وأن يكون قرار حل مجالس الإدارة بيد الجمعية العمومية أو بحكم قضائي.

وتستنكر استمرار منع رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سوريا من السفر

لا تزال الأجهزة الأمنية في سوريا تصر على منع سفر المهندس "راسم الأتاسي" رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سوريا والمحامي "محمود مرعي" نائب الرئيس، فلم توافق على سفرهما إلى الأردن للمشاركة في أعمال المؤتمر الرابع عشر الآسيوي الباسيفيكي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الذي يعقد بعمان في ٥ – ٦

أغسطس/آب ٢٠٠٩.

إن المنظمة العربية لحقوق الإنسان تتضامن مع المنظمة العربية في سوريا في طلبها إلغاء هذه العقوبة التي أصبحت تطال غالبية نشطاء حقوق الإنسان في سوريا، والحد من تلك المخالفة الصريحة للدستور السوري والمواثيق الدولية.

المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان تواصل دعواها للحصول على ترخيص

مازالت المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان بانتظار الفصل في الدعوى المرفوعة أما القضاء الإداري بخصوص الترخيص لها، فبعد إبراز المذكرة التي قدمها محامي المنظمة أ."عبد الرحيم غمازة" طلبت وزارة الشئون الاجتماعية والعمل مهلة للرد، ونظراً لعدم اعتراض محامي المنظمة قرر القاضي تأجيل الجلسة حتى ٢٧ أكتوبر/تشرين أول للاستماع لرد الوزارة.

وكانت المنظمة الوطنية قد طالبت المحكمة الإدارية بالبت في ترخيصها وإصدار قرار إشهارها بغض النظر عن القضايا والشكاوى التي أثارتها وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، والتي طالبت باعتقال كل الأعضاء المؤسسين للمنظمة الوطنية لحقوق الإنسان، في إطار التأثير على القضاء ومطالبتها بمحاكمة أعضاء المنظمة بدلاً من الرد على الأسباب الحقيقية التي دفعت الوزارة لعدم الترخيص.

وتتضامن المنظمة العربية لحقوق الإنسان مع المنظمة الوطنية في مطالبتها لوزارة الشئون الاجتماعية والعمل بسحب دعواها لدى النيابة العامة وإدارة قضايا الدولة، ومطالبتها بترخيص المنظمة عملاً بما نصّ عليه الدستور السوري في مواده /٩ – ٢٦ – ٢٧/ حيث أكدت هذه المواد على حق المواطن في المشاركة في الحياة الاجتماعية والثقافية وكذلك تمتّع المواطن بجميع حرياته بغية تطوير المجتمع وتحقيق مصالح أفراده.

والجمعية الكويتية لحقوق الإنسان تحتج على قرار وزير الإعلام بإيقاف برنامج إعلامي

انتقدت الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان في بيان لها في ٢٨ أغسطس/آب ما أعلنته مصادر حكومية في مجلس الوزراء من أن المجلس قرر إحالة أي منتج مسلسل أو برنامج يسيء إلى مسئولي الدولة إلى النيابة والتهديد بتطبيق قانون المرئي والمسموع، ولا شك أن المفروض أن تكون الإباحة هي القاعدة في ما يتعلق بالتعامل مع الأعمال الثقافية والفكرية والفنية، وبعد ذلك يمكن لأي متضرر أن يلجأ للقضاء للاقتصاص لحقوقه والتي قد يرى أنها انتهكت من جراء أي من هذه الأعمال، لكن أن يتخذ وزير الإعلام قراراً بوقف برنامج شعبي كوميدي وهو "صوتك وصل" والذي كانت تبثه قناة "سكوب " أو "صوت الشعب" فإن الأمر يعد مسألة فيها نظر، كيف يمكن أن يتخذ قرار مثل هذا في بلد مثل الكويت التي اعتاد شعبها، منذ بداية العهد الدستوري في العام ١٩٦٢، أن يتمتع بحرية الرأي والتعبير والتفكير الحر وإنتاج الأعمال الفنية المتنوعة دون حظر، وناشدت الجمعية الكويتية وزير الإعلام ومجلس الوزراء العدول عن ذلك القرار كما طالبت بتعديل القانون لتحقيق المزيد من الانفتاح والتسامح.

الشبكة العراقية لثقافة حقوق الإنسان والتنمية تعقد مؤتمرها الثاني في بغداد

عقدت الشبكة العراقية لثقافة حقوق الإنسان والتنمية مؤتمرها الثاني في بغداد يومي ٢٦ ، ٢٧ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩. وناقشت تقارير حقوقية ومهنية وتنظيمية حول حال حقوق الإنسان في العراق لاسيما الانتهاكات الخطيرة المستمرة خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٩. كما ناقشت تقريراً مالياً، وآخر إعلامياً.

وانتخب المؤتمر أ."ضياء السعدي" نقيب المحامين العراقيين رئيساً فخرياً للشبكة، ثم انتخب ١٧ عضواً للجنة التنفيذية، وقرر ضم ثمانية أعضاء جدد إلى اللجنة التنفيذية.

تعد الشبكة عضواً منتسباً للمنظمة العربية لحقوق الإنسان، وكانت قد تأسست في العام ٢٠٠٠، وعقدت مؤتمرها الأول في بغداد في نوفمبر/تشرين ثان ٢٠٠٤، ورأس دورة انعقادها الأولى مؤسسها المفكر العراقي د."عبد الحسين شعبان" الذي استقال من رئاستها واحتفظ بعضويتها.

وقد تلقت المنظمة دعوة للمشاركة في المؤتمر العام الثاني للشبكة، لكن حالت ظروفها دون مشاركتها، فوجه الأمين العام رسالة إلى المؤتمر باسم المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

"لبنى أحمد الحسين"
عندما يتعدى المغزى قيمة الحدث

قد لا يكون انتهاك حقوق الصحفية السودانية "لبنى أحمد الحسين" أكثر فظاعة من الانتهاكات العديدة التي يتعرض لها آلاف الأشخاص يومياً على امتداد العالم العربي، وقد لا يتجاوز أنماط العنف ضد النساء في عالم اليوم، لكن المؤكد أن هذا الحدث يثير دلالة خاصة تستحق وقفة ضرورية في الواقع العربي.

ففي بلد يعجز المراقبون عن حصر ضحايا حروبه من رجال ونساء وأطفال، ويواجه تحديات التمرد والحروب مع الجيران، والطموحات الانفصالية، والحروب القبلية يحق التساؤل كيف يستطيع أن يصرف اهتمامه عن كل ذلك ليحاكم امرأة سودانية عما إذا كانت ترتدي زياً محتشماً أو مثيراً.

بدأت قضية الصحفية السودانية "لبنى أحمد الحسين" التي تعمل في جريدة "الصحافة" بالإضافة لعملها مع بعثة الأمم المتحدة في السودان. عندما تم توقيفها في الثالث من يوليو/تموز الماضي مع فتيات أخريات بتهمة أن زيهم يتنافى مع الحشمة، أثناء مداهمة الشرطة السودانية مطعماً في الخرطوم أقيم فيه حفل حضره مئات الأشخاص.

خلال ذلك أوقفت عدداً من الفتيات اللواتي يرتدين "البنطلون" بدعوى مخالفته للنظام العام في البلاد. وتم اصطحابهن لمفوضية الشرطة ومعاقبة عشر من النساء الموقوفات بالجلد فيما وُجه لثلاث أخريات بينهن لبنى الحسين الاتهام بموجب المادة ١٥٢ من القانون الجنائي السوداني. ونظرت محكمة جنايات الخرطوم القضية. وفي السابع من سبتمبر/أيلول أصدرت حكماً بإدانة الصحفية السودانية "لبنى الحسين" وتغريمها مبلغاً يعادل ٢٥٠ دولار وفي حالة عدم الدفع تحبس لمدة شهر.

اختارت الصحفية السودانية منذ البداية مواجهة هذا الموقف التعسفي الحاط بالكرامة، ورفضت الاحتماء بالحصانة التي توفرها لها وظيفتها في الأمم المتحدة، كما وزعت بطاقات دعوة لحضور محاكمتها للفت الأنظار لطبيعة الاتهام الذي تواجهه، ورفضت الإذعان لحكم المحكمة بالغرامة حتى تنقل قضيتها من مشكلة شخصية إلى قضية عامة.

وعند نجحت في ذلك وبدأت مسيرات التضامن معها، صعدت الحكومة من موقفها بالاعتداء على هذه المسيرات والقبض على بعض المشاركين فيها.

ورغم أن نقابة الصحفيين سددت الغرامة المالية التي قضت بها المحكمة لتفادي حبس الصحفية السودانية، يظل في تقدير المنظمة العربية لحقوق الإنسان أن القضية لا تنتهي بذلك بل تبدأ، ويظل المجتمع السوداني وناشطوه مطالبين بمواصلة ما بدأته هذه المرأة الشجاعة، من أجل تعديل القانون السوداني لاحترام كرامة المرأة السودانية وحقوقها.

شارك في تحرير هذا العدد : أ.هايدي الطيب، أ.علاء شلبي، أ. محمد راضي، أ. معتز بالله عثمان، أ. إسلام محمد أبو العينين، أ. فاطمة فرغلي

الإخراج الفني : أ. سامي زكريا

المنظمة العربية لحقوق الإنسان

*تأسست عام ١٩٨٣ كمنظمة دولية إقليمية غير حكومية للدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في الوطن العربي *مقرها الرئيسي بالقاهرة بموجب اتفاق مقر مع الحكومة المصرية *حاصلة على الصفة الاستشارية بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة *وحاصلة على صفة علاقات العمل مع منظمة اليونسكو عام ٢٠٠٤.

الأمين العام : أ.محسن عوض
رئيس مجلس الأمناء : د.أمين مكي مدني
نائب الرئيس : د.سهام الفريح
المقر الرئيسي : ٩١ شارع الميرغني- مصر الجديدة القاهرة ١١٣٤١ج.م.ع.
ت : ٢٤١٨١٣٩٦
فاكس: ٢٤١٨٥٣٤٦
بريد إلكتروني:
aohr@link.net
موقع الإنترنت :
www.aohr.net
www.arabhumanrights.org

الاشتراكات السنوية للعضوية :
داخل مصر ٥٠ جنيهاً مصرياً.
خارج مصر ٥٠ دولاراً .
تحول الاشتراكات والتبرعات بشيكات أو صكوك أو حوالات باسم المنظمة إلى البنك الوطني المصري - فرع ثروت. حساب جاري ٥٨١٨٣٥ .
Alwatany Bank of Egypt Sarwat.
Account 581835.